

انحسار ملحوظ في انحراف السيولة رغم استمرارها بشكل غير مبرر

البورصة تضيف سيولة بنحو 441 مليون دينار خلال يونيو 2014



رسم توضيحي يبرز خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية



رسم بياني يوضح معدل القيمة للتداول الاسبوعي للبورصة في نهاية النصف الاول من 2014

الإدارة المركزية

للإحصاء تصدر
تقريراً حول مسح
الاستثمار الأجنبي
المباشر في الكويت
لعام 2012

أصدر «الشال» اعتذاراً رسمياً عن خطأ في تقرير الأسبوع الفائت ذكرى عيد 4 من 5 انتساب عن نقوضي هيئة استاذ لال تنتهى ولايته وفقاً لسلوك وديد على قانون الهيئة اقتصر فقط على خفض 5 سنواً 5 ولايه من 4 سنواً، والصحيح أن ولاية الموضفين الخمسة تنتهى في 09/08/2014. هذا التوقيت على تعديل وديد من الإسارة، ولو مجرد إسارة، فظورة استمرار الموضفين ستة لإضافة تصرف لا يمكن تفسيره أو اقبوله بل من ركني الإدارة العامة الرشيدة وأل الحكومة والبرلمان، لذلك لا من إخضاعه لتفسيرات لا تخلقوا من التحدير المكي من احتمالات ناعانها.

التفسير غير الخطي في آن
رضية أو حل وسط مع الخطي
باعتبارات جوهريه على القانون
36- مادة- وإقراره بمداولتها
الأولى والثانية خلال أسبوع
أو على أقل تقدير قبل سل
والإنفاق الحالي. والتعديل
الحالي أو الغيت. لأن التعديل
أو الانقلاب، وبداية التساوة
التي سوف تظلم الخصص في
العينات الجديدة للمفوضين.
ومن له فضل على تعيين مفوض.
سوف يحتاج إلى رد الجميل.
وقد يكون وخالط ثفرديه. وقد
يكون معلومة. وقد يكون كبا
بمكالي. بمعنى آخر، إذا كانت
هذه أسواق للمال كبا، فإن كبا
وقريب إلى عمله من عمل بنك
الكويت المركزي. تشير التواهد.
وتأمل أن تكون مشطنين. إلى
بداية تحولها إلى مؤسسة
الخطوط الجوية الكويتية. وكلتا
عرف ما جلبت إلى الأمة أو ضاع.

وتعبد التفكير بالإيديولوجية المهيمنة أسواق المال، إذ تم تعيين فريقين للقيام بصياغة قانون جديد، وكانت النتيجة المالية مضاعفة، وأخير صدور وثيقة القانون ثلاث سنوات. ثم بعد انتظار ثمانية سنوات، قامت الحكومة بتعيين خمسين مفوضين، والقيام بحلأ بعزل ثلاثة منهم، واستغرق النزاع استثناء إسماعيلين، ثم تم تعيين ثلاثة بدلاء استعاضوا عنهم، وبالعديد الأخير على القانون لم يكمل أي من المفوضين المهمة التي كانت القانون الأصلي. في الأصل في المؤسسات المالية، الحائكة هو الاستمرار، فما يحدث فيها ليس فقط يحتاج إلى المعرفة وتزعم الخبرة والشعور بالامان والحياد البعيد عن المحاصصة، وإنما حتمية انعكاس تلك الحالة على سلامة المؤسسات والشركات الخاصة لمقابلتها.

لذلك تقترح استمرارية غابلية مفوضي الهيئة، وإن لا يبقى أحداً جديداً من قبل أي طرف، وإنما توضع مواصفات حاكمة من صلح للنصيب، ثم تبدأ عملية جرد المرشحين من الخطوط عليهم تلك المواصفات. وورع معرفتنا بأن نصيح ضائع في بيئة الأوضاع السياسية الخطيرة بضعف الإدارة العامة والتسيب التنفيذي منها خصوصاً، لا أتأمل أن نلجئ سوى محاولة الإسهام في تجنب واحدة من أهم الهزات التي ستعطل عظم مؤسسات القطاع العام.

الاستثمار الأجنبي المباشر في
الكويت - 2013

أمر طبي أن تصدر الإدارة المركزية لإحصاء تقريراً حول مسعى الاستمرار الأجنبي للبشر الكويت. ورغم أن التقرير يجعل عام 2013 تاريخاً له، فإنه يعني عام 2012 فقط، ولعل الغرض هو التأسيس لقاعدة له النوع من البيانات، وقد تم لإحصاء الاهتمام بخدماتها، وتوجيه الشكر لجهود الإدارة المركزية لإحصاء وأخص، إن جهازها الحالي ورث وضعاً إحصائياً متخلفاً جداً حول كل قاعدة بيانات الحسابات القومية، التي عالم أصبحت فيه لمعلوماتية الرغبة، في واحدة من ضرورات الحياة. لذلك لابد من الإشادة بأي جهد يصطلح الأسس على معلومة، بشرط التطوير

فبراير تم إلى 28.2 مليون دينار
كويتي و 28.4 مليون دينار
كويتي في مارس وأبريل على
التوالي ثم إلى 22 مليون دينار
كويتي و 20 مليون دينار كويتي
في مايو و يونيو على التوالي
وقد يكون ذلك الانخفاض المتصل
كما تجسده الرسم البياني رقم
1- سببا في تغيير خصائص
لكل السلسلة.

وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداول، صلاط استحصار ملحوظ في انحراف السيولة، رغم استمرارها بشكل غير مبرر. فقد استحوذت الشركات على نحو 69.8 في المئة أو ما قيمته 2.359 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، وثلثت نحو 57.2 في المئة من إجمالي قيمة وانخفض عدد شركات المضاربة ضمن العينة إلى 19 شركة، ويوضح أنها استحوذت على 26.5 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 895.4 مليون دينار كويتي، بينما قيمتها السيولة لا تقل سوى 2.8 في المئة من إجمالي قيمة شركات السوق، ما يعرّفه هو إذا كانت مبررات ذلك الانخفاض الكبير في التركيز على سيولة المضاربة ناتج عن الانحصار الكبير في سيولة السوق، أم أنه ناتج عن تشديد الرقابة المتحوم على التداول الوهمية، أم أنه

تضخ لدى المتعاملين، ولعل الأمر يحتاج إلى بعض الوقت لاتساح آيا من تلك الجحور التي أتوا. هذا الانخفاض في التركيز على شركات المضاربة امتد إلى معدلات دوران أسهمها وإن ظلت عالية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لدى شركات التاجر ضعيف ويحدود 10.9 في المئة، ضعفت حتى لجمعية 30 شركة الأعلى سيولة ويحدود 13.3 في المئة، 26.6 في المئة على أساس السنة، 19.2 للشركات على أساس سنوي، بلغ معدل دوران 204.2 في المئة في السنة على أساس سنوي، وبلغ لأعلى شركة حتى 479 في المئة للتداني شركة 430.3 في المئة وللتالت أعلى شركة 35.9 في المئة، وعلى رغم ارتفاعها الكبير لو حسبت على أساس سنوي، أدنى بكثير من معدلات دوران هذه الجمعية من الشركات في عام 2013، وهو تطور صحي إن استمر. والسوق لن يتعافى إن استمرت سيولته ضعيفة وفي انحسار، في الأسابيع الأخيرة من شهر يونيو كانت في حدود سيولتها القياسية الدنيا، لتتغير الأصيل والمؤشر ذو السيولة قيمة وتوزيها، بينما الأسعار تبقى متغير تابع لتغير السيولة، ويمكن تفسير جانب من انحسار السيولة بأثر التطورات السياسية السلبية على مستوى الإقليم وبشكل أكبر على المستوى المحلي، فالإضافة إلى

صداعات لشوارع، بات الترقب
لتوليفة مفوضي الهيئة الجديدة
في 2014/09/08 بعد انقلاب
السلطين الأخير بخفض ولايتهم
سنة واحدة عامل ضاغط آخر.
الاء الاسموي لسوق الكويت
للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات، بينما انخفضت المؤشر العام. وبينما انخفضت كمية الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشلال «مؤشر كمية» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، بلغ بلغت نحو 486.8 نقطة، وبارتفاع بلغت قيمته 3.7 نقطة ونسبته 0.8 في المئة عن إغلاق الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 32.1 نقطة، أي ما يعادل 7.1 في المئة عن أعلى نهاية عام 2013.

92 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، ليبلغ صافي تداولاتهم، المحضون بيعا، نحو 191.011 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة الاستثمارين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 13 في المئة أي تقاضوا تقريبا نصف الاستثمارين من خارج الكويت من الأسهم المشتراة وهو مؤشر إيجابي آخر. 6,2 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، ما في قيمته 438.081 مليون دينار كويتي، 271.770 دينار كويتي للمدة المدة، 8,1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، 5,6 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءا، نحو 166.311 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصص المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المطروقة، نحو 3,6 في المئة، في السنة الماضية، في حين بلغت نسبة تسفيها من عام 2013، ما 1,8 في المئة للفترة 2013-2014، بقيمة 121.370 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المتأخر، نحو 2,9 في المئة، في السنة الماضية، بقيمة 2.1 في المئة للفترة 2013-2014، في حين بلغت نسبة تسفيها من عام 2013، ما 2,9 في المئة للفترة 2013-2014، بقيمة 96.669 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر شراءاً، نحو 24.700 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين
الجنسيات عن سابقه " 10.5%
86.3 في المئة للكويتيين و
في المئة للمغتربين من الجنسيات
الأخرى و 3.2 في المئة للمغتربين
عن دول مجلس التعاون
الخليجي"، مقارنة بنحو 92.2
في المئة للكويتيين ونحو 5.9 في
ال المئة للمغتربين من الجنسيات
الأخرى و 1.9 في المئة للمغتربين
من دول مجلس التعاون الخليجي
لنصف الأول من عام 2013، أي
بالنصف الكوييت ظلت بوفرة
محلية وإن كان تسهييم اى
عبط، بإقبال أكبر من جانب
مستثمرين خارجيين، وإقبال
أكبر من مستثمرين، من خارج
دول مجلس التعاون الخليجي،
بإيقاع إقبال نظرهم، من داخل
دول المجلس، وتغلبت القوة فيها
للأفراد، وانخفض عدد حسابات
التداول المنظمة، من في نهاية
العام الثالث يونيو 2014،
بما نسبتة 70.4 - في المئة،
مقارنة بارتفاع بلغت نسبتة
37.6 في المئة ما في نهاية
ديسمبر 2012 ونهاية يونيو
2013، ومعها بلغ عدد حسابات
التداول المنظمة في نهاية يونيو
2014، 39,556 حساباً،
أي ما نسبتة 11.9 في المئة من
إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو
51,573 حساب في نهاية مايو
2014، أي ما نسبتة 15.6 في
الئة من إجمالي الحسابات للشهر
نفسه، منخفضاً عن مستوى
نهاية مايو 2014، بنحو 23.3 -
في المئة، خلال شهر واحد.

خصائص سيولة سوق
الكويت للأوراق المالية - النصف
الأول 2014

حلفت سيولة السوق خلال النصف الأول من العام الحالي، بعدما لظمت التداول الكويتي بحدود 27.7 مليون دينار كويتي، أي انخفضت سيولته بمعدل 53.4% في المئة مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للنصف الأول من عام 2013. وأضاف السوق كويتي بنحو 441 مليون دينار ليصل خلال شهر يونيو 2014، ليعمل حجم سيولة السوق في النصف الأول إلى نحو 3.378 مليار دينار كويتي. وكان في الملاحظ أن سيولة السوق في انخفاض متصل ما بين بداية العام ونهاية شهر يونيو، فقد كانت بحدود 37.8 مليون دينار كويتي في يناير لمعدل قيمة التداول اليومي، وانخفضت إلى 31.5 مليون دينار كويتي في

أي أن المؤسسات والشركات والمصنّدين كلها كسبت حصة في السوق على حساب الأفراد، وهو مؤشر إيجابي يفسق مع اتجاه المسؤولية في الشهور الخمسة -فبراير إلى يونيو- إلى الشركات الثقيلة، ولكن لازال الوقت مبكراً لاستخلاص نتائج

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها. إذ باءوا أسهم بقيمة 3.008 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 89,1% من الحصة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الفترة نفسها من عام 2013، حين اشتروا أسهمها بقيمة 2,817 مليار دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 83,4% من الحصة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

مستثمراها في شركة
مالية ولكن نصيبهم

للفترة نفسها من عام 2013،
وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة
670.371 مليون دينار كويتي.
في حين اشترى أسهما بقيمة
521.338 مليون دينار كويتي،
لتصبح صافي تداولاته، بينا،
نحو 149.033 مليون دينار
كويتي.

وأخر الأسابيع في السوق
قطاع صناديق الاستثمار، فقد
استحوذ على 10.5 في المئة من
إجمالي قيمة الأسهم المتداولة،
5.3، في المئة للفترة نفسها من
عام 2013، و8.1 في المئة من
إجمالي قيمة الأسهم المتداولة،
4.7 في المئة للفترة نفسها من
عام 2013، وقد استشرى هذا
القطاع أسهما بقيمة 352.908
مليون دينار كويتي، في حين
باع أسهما بقيمة 272.221
مليون دينار كويتي، لتصبح
صافي تداولاته، شراء نحو
80.687 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 28,3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، أو 18,1 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، و20 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المالية، أو 18,5 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 953.798 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 674.562 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداوله الأوفر شراءاً، نحو 279.236 مليون دينار كويتي، أي أن نصيبها إلى ارتفاع.

والثالث المساهمين في سوق
السوق هو قطاع حسابات العملاء
«المحافظ»، فقد استحوذ على
19.9 في المئة من إجمالي قيمة
الأسهم المباعة، «16.8 في المئة
للفترة نفسها من عام 2013،
و15.4 في المئة من إجمالي قيمة
الأسهم المُشترَكة، «18.6 في المئة

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها، مما يسمح بالتداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين، عن الفترة من 2014/01/01 إلى 2014/06/30، وتشتمل على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكثر المتعاملين ولكن تنصيبهم إلى سي.بي.أو. استحوذوا على 52.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، بـ 60.1 في المئة لتفوق لأول من عام 2013، بـ 45.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، بـ 58 في المئة للفترة نفسها من عام 2013، وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1.759 مليار دينار كويتي، كما اشترى أسهما بقيمة 1.548 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولهم، الأكثر بيعاً، نحو 210.890 مليون دينار كويتي.

السريع والحرص على حداثة ودقة وآلية تدفق المعلومة من

وفي الوقت الحاضر لا تبدو

الكويت بحاجة ولا هي بنحة
شجعة لندفق الاستثمارات
إليه، ولكنها بحاجة إلى ما يأتي
من الأموال من تقنيات وأساليب
إدارة حديثة وبناء أساس لكي
تملك الكويت ميزة نسبية في
التجارة، ولا تشير بيانات التقرير
إلى أن هذا يحتاج بالقليل
بقدر رصيد الاستثمارات المتراكمة
في الكويت في عام 2012 بنحو
6521.8 مليون دينار كويتي،
بزيادة بنحو 1303.3 مليون
دينار كويتي عن عام 2011.
وضمعة بلغ الرصيد المتراكم
للاستثمارات المباشر نحو 2972.8
مليون دينار كويتي أو ما نسبته
نحو 45 في المئة من جلة رصيد
الاستثمارات. وأضاف
الاستثمار المباشر في 2012

قطر في صدارة الدول المستثمرة في الكويت نتيجة استثمارها في شركة

واحدة هي الشركة الوطنية للاتصالات «اوريدو»

■ الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين في سوق الكويت للأوراق المالية ولكن نصيبهم

إلى هبوط

الرقم	اللقب	النسبة	عدد المقاعد	عدد المقاعد	اسم القائمة
%	2013	%	2014/07/03	2014/07/10	
16.3	404.9	0.0	470.8	470.8	1. القائمة الوطنية
(4.8)	276.4	1.5	259.3	263.1	2. القائمة الوطنية
3.0	336.4	0.0	363.2	363.2	3. القائمة الوطنية
(4.5)	288.1	(1.2)	278.3	275.0	4. القائمة الوطنية
0.0	307.4	0.0	307.4	307.4	5. القائمة الوطنية
(2.2)	476.3	3.2	451.2	465.7	6. القائمة الوطنية
1.2	466.4	0.0	471.8	471.8	7. القائمة الوطنية
14.3	1,282.4	2.8	1,428.1	1,468.5	8. القائمة الوطنية
9.8	461.5	0.8	502.8	506.9	9. القائمة الوطنية
(1.8)	198.3	(1.8)	198.3	194.9	10. القائمة الوطنية
(41.4)	802.4	11.5	421.3	470.1	11. القائمة الوطنية
(6.2)	201.3	(2.6)	193.8	188.8	12. القائمة الوطنية
18.6	1,315.8	0.0	1,359.9	1,359.9	13. القائمة الوطنية
(19.7)	90.2	6.0	68.3	72.4	14. القائمة الوطنية
3.6	446.7	0.5	460.7	462.9	15. القائمة الوطنية
7.0	63.9	0.0	68.4	68.4	16. القائمة الوطنية
0.0	313.6	0.0	313.6	313.6	17. القائمة الوطنية
1.1	180.2	0.0	182.1	182.1	18. القائمة الوطنية
21.1	93.4	1.5	111.4	113.1	19. القائمة الوطنية
3.1	137.4	0.1	141.4	141.6	20. القائمة الوطنية
(23.7)	139.2	4.3	118.5	121.5	21. القائمة الوطنية
(6.8)	240.6	10.0	201.9	234.3	22. القائمة الوطنية
(3.2)	305.1	1.4	291.2	295.4	23. القائمة الوطنية
(7.3)	1,615.1	2.8	1,433.6	1,494.0	24. القائمة الوطنية
(36.2)	40.1	23.7	20.7	25.6	25. القائمة الوطنية
(9.9)	582.5	4.4	517.9	517.6	26. القائمة الوطنية
0.5	199.1	0.9	198.3	200.1	27. القائمة الوطنية
0.0	42.8	0.0	42.8	42.8	28. القائمة الوطنية
16.4	550.2	3.7	618.1	640.7	29. القائمة الوطنية
9.6	103.2	0.0	113.1	113.1	30. القائمة الوطنية
(8.2)	339.7	1.3	307.8	311.7	31. القائمة الوطنية
(23.2)	98.7	3.4	73.3	75.8	32. القائمة الوطنية
3.9	137.3	2.0	239.6	244.3	33. القائمة الوطنية
(7.1)	621.4	2.1	564.9	577.5	34. القائمة الوطنية
6.7	92.5	0.0	88.0	88.0	35. القائمة الوطنية
18.7	2,428.8	3.7	2,780.9	2,882.9	36. القائمة الوطنية
(11.0)	1,415.2	0.0	1,259.1	1,259.1	37. القائمة الوطنية
(26.5)	47.6	6.1	33.0	35.0	38. القائمة الوطنية
(1.1)	1,006.9	1.8	1,273.2	1,292.3	39. القائمة الوطنية
(12.5)	298.3	(4.4)	190.0	181.7	40. القائمة الوطنية
(10.5)	88.0	2.7	78.7	78.8	41. القائمة الوطنية
1.1	52.7	0.0	53.3	53.3	42. القائمة الوطنية
19.0	2,483.1	(2.6)	3,034.9	2,936.1	43. القائمة الوطنية
16.5	865.3	(2.6)	1,034.7	1,007.9	44. القائمة الوطنية
4.3	354.0	1.1	379.9	384.0	45. القائمة الوطنية
(5.7)	427.4	0.0	403.2	403.2	46. القائمة الوطنية
0.0	676.9	2.1	662.2	676.9	47. القائمة الوطنية
(0.1)	150.2	0.5	248.6	249.9	48. القائمة الوطنية
7.1	484.7	0.8	483.1	486.8	49. القائمة الوطنية

عبدول يوضح التقنيات التي طوّرت على أداء مؤشرات التداوي خلال الأسبوع الثالث